مياه نهر الفرات وأثرها في العلاقات التركية ـ السورية ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠

ا.م.د. عماد نعمة العبادي
كلية التربية الاساسية ـ الجامعة المستنصرية
emadalabadi.edbs@uomustansiriyah.edu.iq

The waters of the Euphrates River and its impact on Turkish-Syrian relations 1980 - 2000

Asst. Prof. Dr. Emad neema alabadi
University of Al- Mustansiriyah
College of Basic Education
emadalabadi.edbs@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

مازالت تستخدم الحكومات التركية المتعاقبة مياه نهر الفرات وسيلة للضغط على جارتها سوريا. وذلك بسبب علاقاتها المتوترة معها ، على مدى عقود طويلة من القرن الماضي ، منذ الاستقلال الرسمي لسوريا عام ١٩٤٦ ، بسبب مشاكل الحدود ، وعدم اعتراف سوريا بضم لواء الإسكندرونة إلى تركيا ، الأمر الذي اعتبرته جزء لا يتجزأ من الأراضي السورية ، بالإضافة إلى مياه نهر الفرات التي استغلتها تركيا كبلد المنشأ ، حيث أقامت مشاريع دون استشارة تركيا. ، وتأمين حصتها المائية انشأت مشاريع كبيرة أبرزها مشروع الغاب، الأمر الذي، أثر سلباً على انخفاض تدفق مياه النهر ، وهو المصدر الرئيسي لري الأراضي الزراعية السورية ، وكذلك توقف محطات الكهرباء السورية عن العمل بسبب نقص المياه. ولاحقا أضيف عامل توتر جديد بين الشعبين ، يتمثل في نشاط حزب العمال الكردستاني ، متهما سوريا بدعمه وإيواء عناصره ، وقائده (عبد الله أوجلان). اتخذت تركيا هذا الأمر ذريعة لقطع المياه وتقليل معدل تدفقها. كل هذا دفع سوريا إلى تقديم مذكرات احتجاج إلى الجانب التركي ، لكنها لم تلق آذاناً صاغية. وجاء الأمر إلى مواجهة عسكرية بين البلدين ، إلى أن تمكنت الوساطة الدولية ، ولا سيما الوساطة المصرية ، من نزع فتيل الأزمة عام ١٩٩٨ ، من خلال عقد مؤتمر أضنة ، حيث نوقشت جميع القضايا الخلافية بين البلدين ، وأبرزها ولا سيما قضية الأمن ومراقبة الحدود وعدم المطالبة. لواء اسكندرونة سوريا. إضافة إلى سحب دعمه لحزب العمال الكردستاني ، وطرد زعيمه (عبد الله أوجلان) من الأراضي السورية. ورغم التحسن التدريجي في العلاقات بين البلدين بعد توقيع الاتفاق ، لم تجد مشكلة مياه نهر الفرات حلاً نهائياً بين البلدين حتى عام ٢٠٠٠ ، العام الذي توفي فيه الرئيس السوري حافظ الأسد.

.الكلمات المفتاحية: مياه، نهر الفرات، العلاقات التركية السورية

Abstract

Successive Turkish governments have been taking the water of the Euphrates River as a means of pressure on its neighbor, Syria. This is due to its tense relations with it, over the long decades of the last century, since Syria's official independence in 1946, due to border problems, and Syria's non-recognition of the annexation of the Alexandretta Brigade to Turkey, which it considered an integral part of Syrian territory, in addition to the water of the Euphrates River, which Turkey exploited As the country of origin, where it has established large projects, the most prominent of which is the Al-Ghab Project (GAP) without consulting with Turkey, and ensuring its water share, which negatively affected the decrease in the flow of river water, which is the main source for irrigating the Syrian agricultural lands, as well as the stopping of Syrian electricity stations Stop working due to lack of water. Later, a new factor of tension was added between the two people, represented by the activity of the Kurdistan Workers Party, accusing Syria of supporting it and harboring its elements, and its leader (Abdullah Ocalan). Turkey has taken this matter as an excuse to cut off water and reduce its flow rate. All this made Syria to submit protest notes to the Turkish side, but it fell on deaf ears. And the matter came to a military confrontation between the two countries, until the international mediation, particularly the Egyptian mediation, managed to defuse the crisis in 1998, by convening the Adana Conference, in which all contentious issues between the two countries were discussed, most notably the security issue, border control, and non-claiming. Syria, Alexandretta Brigade. In addition to withdrawing its support for the Kurdistan Workers' Party, and expelling its leader (Abdullah Ocalan) from Syrian territory. Despite the gradual improvement in relations between the two countries after the signing of the agreement, the Euphrates River water problem did not find a final solution between the two countries until 2000, the year in which Syrian President Hafez al-Assad died.

Keyword: water, Euphrates River , Turkish-Syrian Relations.

تمهيد:

حينما خضعت سوريا والعراق تحت حكم الدولة العثمانية لم تكن هناك مشكلة في تدفق مياه نهري دجلة والفرات من منبعهما مرورا بالأراضي السورية والعراقية حتى مصبهما في الخليج العربي. لكن عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى وخسارة الدولة العثمانية لتلك الحرب، سرعان ما بدأت مشكلة المياه تظهر الى الافق بسبب ان مجرى النهرين وبمقتضى الاتفاقيات الجديدة، أصبح يمر عبر ثلاث دول بعد ان كان مقتصرا على دولة واحدة هي الدولة العثمانية. ولاحقا تم الاتفاق ، بين كل من بريطانيا وفرنسا في ٢٣ كانون الاول ١٩٢٠ بوصفهما الدولتين المنتدبتين على العراق وسوريا بتشكيل لجنة مشتركة مهمتها القيام بالفحص الاولي لأي مشروع تقوم به حكومة الانتداب الفرنسي في سوريا بمياه نهري الفرات ودجلة ، والذي من شأنه ان يؤثر في مياه النهرين عند نقطة دخولهما الى المنطقة الواقعة تحت الانتداب البريطاني المتمثلة بالعراق .[١]

وبموجب معاهدة لوزان [٢] التي تم توقيعها عام ١٩٢٣ تم التوصل الى اتفاق بشأن تقاسم المياه بين كل من تركيا من جهة ، والاتحاد السوفيتي وايران وبلغاريا واليونان من جهة اخرى . والذي بموجبه حفظت كل تلك الدول حقوقها المائية. اما بخصوص مياه نهر الفرات، فبموجب احدى مواد المعاهدة، التي دعت وألزمت دول حوض النهر بضرورة عقد اتفاق بين جميع الاطراف لتنظيم وحفظ الحقوق المكتسبة لجميع دول الحوض، استنادا الى الحدود الجغرافية الجديدة بينهما. اذ جاء في مادتها الثالثة "الزام سوريا بعدم اقامة اي انشاء هندسي من شأنه التأثير على منسوب مياه نهر الفرات "[٣] . ونصت المادة ايضا على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة من العراق وسوريا وتركيا ، لدراسة المشاكل الخاصة بنهري دجلة والفرات ووضع الحلول لها ، والنظر في امكان بناء أية مشاريع على النهرين

والتي قد تؤدي الى نقص المياه بخاصة نهر الفرات وذلك لسهولة استغلاله في أعلى الحوض .[٤] لكن تركيا لم تبادر الى الموافقة على توقيع اي اتفاق يذكر مع سوريا والعراق بشأن المياه . على الرغم من توقيعها سابقا مع كل من فرنسا وبريطانيا اتفاقا في مدينة حلب السورية في ٢٩ ايار ١٩٣٠ سمي بـــــ (اتفاق حلب) بشأن مياه نهر دجلة ، اعترفت فيه تركيا بأن النهر مشترك وذو صفة دولية .[٥] وهو اعتراف صريح وواضح من تركيا بهذا الشأن . وكذلك الحال مع نهر الفرات الذي عدَ هو الاخر نهرا مشتركا، اذ تم الاقرار في اتفاق حلب السالف الذكر ان للبلدان الثلاثة حقوقا متساوية في مياه نهر الفرات وضرورة الافادة منها. وتعهدت تركيا في الاتفاق ، بتدفق المياه بمقدار (٥٠٠) متر مكعب في الثانية الى سوريا [٦]

العلاقات الدبلوماسية التركية السورية

لابد من القاء نظرة على العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وسوريا والتي بدأت فعليا بعد استقلال سوريا الرسمي عام ١٩٤٦. الا ان تلك العلاقات لم تكن بالمستوى المطلوب بين دولتين مهمتين تطلان على البحر المتوسط، وتربطهما علاقات ليس على الجانب السياسي فحسب بل حتى في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي حيث سادت حالة من التوتر والتأزم. ويبدو واضحا ان تلك العلاقات قد تأثرت بالتركة التاريخية التي ورثتها كلتا الدولتين[٧] . فلم ينس الاتراك موقف القوميين العرب السوريين المناوئ للدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى. بالمقابل فأن السوريين كان قد علق في اذهانهم سياسة القمع والبطش التي استخدمها الاتراك العثمانيين في قمع حركة القوميين العرب السوريين والتي كانت حديثة النشأة آنذاك ، فضلا عن ضم لواء الاسكندرونة [٨] الى تركيا قبيل الحرب العالمية الثانية مما ادى الى توتر العلاقات بينهما ، بعد ان عدّت سوريا ،قيام تركيا

بضم اراض عربية واسعة اليها وهي جزء من الدولة السورية . وبينت الحكومة السورية ان السيادة القانونية كانت للحكومات السورية المتعاقبة على اللواء حتى توقيع معاهدة انقرة [٩] بين كل من فرنسا وتركيا في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ والتي بموجبها تم منح لواء الاسكندرونة وضعا خاصا بعد ان ضمت فرنسا في تلك المعاهدة امتيازات كثيرة ، كان منها مناجم المعادن وسكك الحديد والموانئ والانهر [١٠] . في عقد الخمسينيات من القرن الماضي، أقدمت تركيا على توجيه سياستها الخارجية تجاه الاتحاد السوفيتي، وتحديدا بعد عام ١٩٥٥ بسبب تأييده لقضايا التحرر العربية. فقد اعلن وبشكل صريح عن معاداته لتركيا وبالمقابل حمايته لسوريا[١١] ، وذلك بعد ان اصبح توجه السياسة التركية ، يميل الى دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية . ففي النصف الثاني من القرن العشرين، شهدت العلاقات التركية السورية حالة من عدم الاستقرار، ووصل الامر في احيان كثيرة الى امكان نشوب الصراع المسلح نتيجة محاولات تركيا التدخل في الشأن السوري. فقد حشدت تركيا قوات عسكرية على حدودها مع سوريا في ٩ تشرين الاول ١٩٥٧ بحجة تكديس كميات كبيرة من الاسلحة السوفيتية. وجاء في المذكرة التي رفعتها الى الامم المتحدة ردا على مذكرة الاحتجاج السورية ، والتي اكدت تركيا فيها ان الغرض من تحشيد قواتها العسكرية كان لأجراء مناورات عسكرية ، والتي تجريها عادة في مثل هذا الوقت من كل عام .[١٢] ويبدو واضحا ،ان العلاقات بين تركيا وسوريا ، قد اكتنفتها تاريخيا التوترات التي كانت أساسها ، قضايا الهوية والحدود والأيديولوجية ، وانحيازهما للحرب الباردة والاكراد و(اسرائيل) والمياه .[١٣] لذا بقيت العلاقات التركية السورية متأرجحة في عقدي الستينيات والسبعينيات ، والتي تخللتها حالة من الانفراج بينهما ولو لمدة قصيرة

،واستمرت حتى منتصف الثمانينات، اذ تصاعد التوتر بينهما مجددا بسبب مياه نهر الفرات .

بدايات مشكلة مياه نهر الفرات بين البلدين:

قبل الخوض في موضوع مشكلة مياه نهر الفرات بين كل من تركيا من جانب وسوريا والعراق من جانب اخر، لا بد من اعطاء نبذة مختصرة عن نهر الفرات ومياهه وجريانه واهميته للبلدان الثلاثة.

منبع نهر الفرات:

ينبع نهر الفرات من الهضبة الارمينية، ويقابل اسمه بالعربية اسمه باللغة التركية (firat) وترجع تسميته الى اللغة السومرية، اذ أطلق عليه اسم (بورانونو) وفي اللغة الاشورية (بوراتي). وتبلغ مساحة حوض نهر الفرات (٤٤٤) ألف كيلو متر مربع، وتشكل ما نسبته ٨٨% من مياه النهر ينبع من الاراضي التركية و١٢% من الاراضي السورية. اما روافده فهما الفرات الغربي (فورات سو furatsu) والفرات الشرقي (اومورات سو muratsu) واللذان يتحدان في منطقة (كيمار kamer)[١٤] .

وتستمد مياه الرافدين من منخفض كبير يصل معدل تساقط المياه فيه ما بين (٤١٥ ـــ ٦٢٥) مليمتر في السنة. اما طول نهر الفرات فيبلغ (٢٨٠٠) كم، وتصب ما نسبته ٩٠% من مياهه، في داخل الاراضي التركية. ويمر نهر الفرات عبر الاراضي التركية وصولا الى مدينة جرابلس السورية، بعد ان يقطع سلسلة جبال طوروس عبر مضائقها حتى التقائه برافد (التوهما tohma)، ثم يستمر بجريانه بنحو (٤٢٠) كم داخل الاراضي التركية قبل بلوغه الاراضي السورية عند مدينة جرالبس، التي تقع على نهر الفرات، اذ تعد اول مدينة سورية يدخلها النهر. اذ سرعان ما يلتقي بالرافدين (قويق والجقجق) ، ثم يلتقي ايضا بالرافدين من الشمال (البليخ والخابور)[١٥] ، ليكمل جريانه باتجاه الجنوب الشرقي عبر الهضبة

السورية بمسافة (٣٨٠) كم ، وحتى وصوله الى الاراضي العراقية ، عند مدينة البو كمال .[١٦] وبوجب المصادر التركية الرسمية ، فان معدل مياه نهر الفرات من المنبع وحتى الحدود السورية للمدة ما بين ١٩٣٧ – ١٩٨٠ كانت قد بلغت ما مقداره (٣٠،٧) بليون م^{٣} . على حين ان الحكومة السورية قدرتها بـــ (٢٨) بليون م^{٣} سنويا .[١٧]

وتوصف الاراضي التركية التي تضم حوض نهر الفرات بالمناطق المتذبذبة ، في معدلات انتاجها الزراعي ، وذلك يعود الى الاعتماد على اسلوب الزراعة الديمية ، والتي لها تأثير كبير في النشاط الاقتصادي لسكان حوض نهر الفرات ، لارتباطها بتقلبات المناخ في تلك المنطقة.[١٨] لهذا شرعت الحكومة التركية ، الى استغلال نهر الفرات بما ينعكس ، على انعاش منطقة جنوب شرق الاناضول والتي يسكنها ما يقارب (١٢) مليون شخص من اجل كسب الاستثمار لها ، عن طريق جلب رؤوس الاموال لإقامة المشاريع الزراعية والصناعية فيها . لهذا سعت الحكومة التركية الى انشاء السدود والخزانات على نهر الفرات للإفادة منها بالتحول من الزراعة الجافة الى الزراعة المروية، واستصلاح الاراضي الزراعية. فضلا عن توليد الطاقة الكهربائية ، ثم المساهمة برفع المستوى المعيشي لسكان تلك المناطق .[١٩]

المشاريع المائية التركية والسورية على نهر الفرات:

برزت قضية مياه نهر الفرات للواجهة بين تركيا وسوريا ، بعد ان اقدمت تركيا على استخدام مياه نهر الفرات ، اذ بدأت دراساتها لتطوير حوض نهر الفرات منذ عام ١٩٣٧.[٢٠] لإرواء مساحات واسعة من الاراضي الزراعية بمقادير كبيرة جدا. فضلا عن استخدامها في توليد الطاقة الكهربائية، وذلك بإقامه وانشاء السدود

على نهر الفرات. مستندة بذلك على ما اباح لها القانون الدولي في التصرف بالمياه بوصفها بلد المنبع، لكن دون التشاور مع سوريا. التي تأثرت بانخفاض تدفق المياه من الجانب التركي، الذي شرع، بإنشاء مشروعات متعددة للري.

كان اول سد قررت الحكومة التركية انشاؤه على نهر الفرات هو سد (كيبانcaban). والذي يقع في نقطة التقاء نهري (فرات صو ومراد صو)، والذي يعدّ من اضيق المضائق في المنطقة. اذ بدأ العمل فيه عام ١٩٦٥ ، وأكمل في عام ١٩٧٤ ، وبطاقة تخزينية مقدارها (٣٠،٥) مليار متر مكعب. فضلا عن تشغيل ثمانية توربينات، لتوليد الطاقة الكهربائية، بقدرة اجمالية بلغت (١,٣٣٠) ميغاواط، والتي غطت ما نسبته ٢٠%من حاجة تركيا للكهرباء، آنذاك. وكان لإنشائه بداية بروز مشكلة المياه ليس بين تركيا وسوريا فحسب، بل العراق ايضا.

قامت سوريا، بالمقابل بضبط مياه نهر الفرات واستثمارها، وذلك لقلة مياهها مقارنة مع كل من تركيا والعراق. فقد اقدمت على الشروع في انشاء سد الطبقة (الثورة) على نهر الفرات والذي يبعد عن الحدود التركية (٤٠) كم جنوبا. استنادا الى الدراسة التي قدمها كل من البنك الدولي والبعثة السوفيتية عام ١٩٦٨ ، والذي تم انجازه وتشغيله عام ١٩٧٣. بخاصة بعد ان تزامن مع ملء السدود السورية ، التي تم انشاؤها على نهر الطبقة عام ١٩٧٣ .[٢١] وبذلك تمكنت سوريا بملء بحيرة الاسد عام ١٩٧٦ ، والتي تتسع الى (١٤،٢) بليون م^{٣} . وكان الهدف من انشاء السد لتهيئة المياه للأراضي الزراعية .[٢٢] الواقعة على نهر الفرات والبالغة (٦٤٠) هكتار تقريبا[٢٣] . فضلا عن توليد الطاقة الكهربائية التي احتوت على ثمانية توربينات، كان انتاج كل منها (١٠٠) ميغاواط. الا ان الحقيقة ان انتاج المحطة، كان لا يتعدى ثلث المقادير المقررة، بسبب انخفاض مستوى مياه بحيرة الاسد بين مدة واخرى. [٢٤]

لم تقف تركيا مكتوفة الايدي، في سبيل استغلال مياه نهر الفرات بالشكل الامثل واستثمارها لصالحها. فمنذ ان شرعت في اواخر السبعينيات من القرن الماضي على اقامة مشاريع الري والطاقة الكهربائية. استطاعت ان تتوج مشاريعها تلك عام ١٩٨٠ بعد ان وضعت خطة لتنفيذ مشاريع جديدة، والتي كانت ممهدة لبدأ مشروع جنوب شرق الاناضول (GAP) والذي يعد من أبرزها. وضمت المرحلة الاولى منه (١٣) مشروعا موزعا على نهري الفرات ودجلة، ورصدت له ما قيمته (١٢٣) بليون دولار، وقدرت مساحة الاراضي المستهدفة لإروائها من المشروع، بما يقارب (١،٦) مليار هكتار، فضلا عن توليد (٧٥١٣) ميغاواط من الطاقة الكهربائية. كان لتلك المشاريع تأثيرها السلبي على تدفق مياه نهر الفرات، والتي انخفضت عن معدلاتها السنوية السابقة. مما دعا سوريا الى مطالبة تركيا بزيادة إطلاق المياه. الا ان الحكومة التركية آنذاك رفضت الطلب السوري ، مما ادى الى حدوث ازمة سياسية بين البلدين ، وتوتر في علاقتهما بسبب المياه .[٢٥]

ازاء اصرار تركيا على موقفها ، شرعت ، سوريا والعراق الى تشكيل لجنة ثلاثية عام ١٩٨٣ ، ودعت تركيا للانضمام اليها لغرض التباحث للتوصل الى "اقتسام عادل" لمياه نهري دجلة والفرات.[٢٦] الا ان تركيا رفضت عدّ نهر الفرات ، نهرا دوليا ، بل عدّته نهرا تركيا . لكنها اقرت في حينها، ان للدولتين حقا في مياهه. وقد حققت اللجنة الثلاثية على مدار تسع سنوات ، اربعة عشر اجتماعا ، عجزت فيها عن التوصل في نهايتها الى ابرام اتفاقية بين البلدان الثلاثة بشأن توزيع مياه نهر الفرات .[٢٧]

في تموز ١٩٨٧ قام رئيس وزراء تركيا آنذاك (توركوت اوزال)[٢٨] بزيارة رسمية الى سوريا ، في مسعى لإبرام اتفاقية ، تضمن بموجبها انقرة تدفقا مشروطا لمياه نهر الفرات الى سوريا . مقابل ايقاف متبادل من كل طرف لدعم

العناصر المعادية لتركيا .[٢٩] وكما كان مخطط له فقد تمت مناقشة ،مسألة مياه نهر الفرات ، وانخفاض تدفقها الى سوريا . وتم التوصل الى توقيع بروتكول بين الجانبين التركي والسوري. تعهدت تركيا بموجبه تهيئة الحد الادنى لتدفق المياه وقدرها (٥٠٠) م^{٣} في الثانية .وبهذا حصلت سوريا ، بموجب الاتفاق الجديد على ما نسبته ٤٢% من مياه نهر الفرات .[٣٠] بالمقابل فان الجانب التركي كان قد ركز في مباحثاته في تلك الزيارة على قضية حزب العمال الكردستاني[٣١] ، والفصائل المعارضة التركية ، التي تحتضنها سوريا . وقد توصل الجانبان في نهاية المباحثات بعدم السماح بانطلاق اي نشاط معادي ضد الاخر من بلاده. ولكن على الرغم من سريان ما جاء في البروتكول، الا ان حزب العمال الكردستاني سرعان ما استأنف نشاطه في سوريا اوائل عام ١٩٨٨. [٣٢] مما دعا(توركوت اوزال) رئيس وزراء تركيا ، الى تهديد سوريا ، عام ١٩٨٩ ، بقطع المياه عنها اذا لم تلتزم بالاتفاقيات الامنية الموقعة ، بين البلدين ، ومنعها ، قيام اي ، نشاط لحزب العمال الكردستاني في اراضيها .[٣٣] وبالفعل سرعان ما تراجعت تركيا ، عن جميع الاتفاقيات التي عقدتها مع سوريا عام ١٩٨٧ . وبذلك عاد التوتر بين البلدين مجددا. وشنت حملة صحفية ضد تركيا والتي وصفتها بدولة اجنبية تساعد وتدعم حزب العمال الكردستاني .[٣٤]

كان لعدم التزام تركيا بالاتفاق حول مياه نهر الفرات ، فضلا عن استمرار هجمات حزب العمال الكردستاني ، داخل الاراضي التركية ، واستمرار تركيا باتهام سوريا بدعمه، كل ذلك دعا الرئيس التركي (سليمان ديميريل)[٣٥] ، الى محاولة اعادة العلاقات مع سوريا ، وذلك عن طريق انهاء الازمات ، والتوصل

الى حلول للمشاكل العالقة بينهما ، لهذا قام بزيارة الى سوريا في كانون الثاني ١٩٩٣ . اذ بحث مع الرئيس السوري (حافظ الاسد) ، جميع المشاكل العالقة بين البلدين وفي مقدمتها مسألة حزب العمال الكردستاني ، ومشكلة الامن على الحدود بين البلدين ، فضلا عن مشكلة مياه نهر الفرات .[٣٦] وقد اثمرت الزيارة عن توقيع الكثير من الاتفاقيات الثنائية بين البلدين ، ووصفت الزيارة بالناجحة ' بعد ان تم الاتفاق على التوصل ، الى حل نهائي لتقاسم المياه ، والتأكيد على التقيد بالبروتكول الموقع عام ١٩٨٧ بين البلدين . والذي كان قد نص على ان يبلغ مقدار تدفق مياه نهر الفرات (٥٠٠) م^{٣} في الثانية، اي ما يعادل ١٥,٧ مليار م^{٣} سنويا. [٣٧] الوقت نفسه، سعت سوريا، الى اعادة اجتماعات اللجنة الثلاثية، وكان من المقرر ان يجتمع وزراء خارجية البلدين في نهاية عام ١٩٩٣ في دمشق، الا ان الجانب التركي لم يحضر الاجتماع المقرر الذي تم الاتفاق عليه مسبقا بين الحكومتين. ومن الجدير بالذكر ان لجنة المياه التركية – السورية، قد تمكنت من عقد اجتماع لها في مستوى الخبراء في ١٧ــ٢١ ايار ١٩٩٣. وقد مثل تركيا في الاجتماع وكيل وزارة الخارجية (يشار يا قيش)، على حين حضره عن الجانب السوري مدير الدائرة القانونية في وزارة الخارجية (منيب الرفاعي). وتم التوصل الى اتفاق بعقد اجتماع اللجنة الفنية المشتركة للمياه الاقليمية ، التركية ــالسورية ــ العراقية في انقرة في حزيران من العام نفسه، لصياغة المقترحات الخاصة بشأن تقاسم المياه ،بين الاطراف الثلاثة ورفع تقريرها الى وزراء خارجية البلدان الثلاثة ، قبل نهاية عام ١٩٩٣ .[٣٨] الا ان قيام الرئيس التركي(سليمان ديميريل) ، بوضع حجر الاساس لسد (بيرجيك) قبيل الاجتماع المقرر عقده ، حال دون انعقاد ذلك الاجتماع . مما ترتب على سوريا بالطلب من تركيا بزيادة تدفق مياه نهر الفرات الى (٦٦٦) م^{٣} في الثانية. الا ان الطلب السوري تم رفضه، مما ادى الى

عقد اجتماع لجنة المياه المشتركة بناءً على رغبة الجانب السوري ، لبحث تلك المستجدات .[٣٩]

كان لشروع تركيا بإقامة السدود على مجرى نهر الفرات الأعلى عاملا رئيس في انخفاض تدفق مياه النهر السنوي على الحدود التركية – السورية عام ١٩٩٤. اذ انخفض من (٣٢) م^{٣} الى (٢٣) م^{٣} ، مما زاد من قلق سوريا بقيام تركيا بقطع مياه نهر الفرات للمرة الثانية .[٤٠] بخاصة بعد تصريح رئيس وزراء تركيا(تانسو شيللر)[٤١] بـــ "قدرة تركيا على حبس مياه الفرات لمدة تقارب عامين بعد اكتمال بناء النفق الثاني لسد اتاتورك" [٤٢] . فضلا عن ان القلق السوري، جاء بناءً على المفهوم التركي للنهر الدولي من جهة، وعدم عد الاتراك نهر الفرات نهرا دوليا، من جهة اخرى، كما صرح به سابقا الرئيس التركي (سليمان ديميريل).

مما تقدم نستطيع القول، انه منذ عام ١٩٩٥ اصبحت مشكلة تقاسم المياه بين تركيا وسوريا، لمياه نهر الفرات، فضلا عن قضية الاسكندرونة، سجالا سياسيا ودبلوماسيا بين البلدين، بخاصة بعد ان وقعت تركيا اتفاقا مع مجموعة من الشركات والمصارف الاوربية لتحويل سد (بيرجيك) على نهر الفرات مما استدعى الحكومة السورية برفع مذكرة الى السفارة التركية في دمشق للرد على مزاعم تركيا بوصف نهر الفرات، نهرا عابرا للحدود، ونفي صفة النهر الدولي عنه. وحثت سوريا، في مذكرتها، تركيا الى الالتزام بالاتفاقيات المعقودة بين البلدين سابقا منذ معاهدة لوزان وصولا الى توقيع بروتكول عام ١٩٨٧ بين البلدين.

كان رد الحكومة التركية الذي جاء على لسان وزارة الخارجية ، في مذكرتها التي ارسلتها الى سوريا التركيز على "الاستخدام المنصف والمعقول والامثل لمجاري المياه في المنطقة ، لما فيه مصلحة الدول المتشاطئة بدل قسمة

المياه الذي تطالب به دمشق وبغداد".[٤٣] وتضمنت المذكرة التركية ايضا "اما بخصوص نهر العاصي الذي يصب في لواء الاسكندرونة والذي يمر عبر الاراضي التركية، فان سوريا لم تجري مشاورات بشأنه مع تركيا . بل عمدت الى اتخاذ اجراءات من جانب واحد ونتيجة لذلك فأن مقدار المياه التي تتلقاها تركيا من هذا النهر قد تقلص الى ١٠% من نسبة جريان النهر. وبهذه المناسبة فأن تركيا تؤكد مجددا على ان تحتفظ بحقوقها كافة المتعلقة بهذا النهر"[٤٤] . وقد اشارت المذكرة ضمنا الى اعتراف سوريا بسلخ لواء الاسكندرونة عنها والتي كانت، ما زالت تعَده جزءا من اراضيها في كتبها وخرائطها منذ احتلاله من لدن تركيا عام ١٩٣٩.

اقامة مشروع الغاب(GAP) وأثره في العلاقات التركية السورية

كانت تركيا قد خططت لقيام مشروع كبير في مناطق جنوب شرق البلاد ، يتمثل ببناء سدود وخزانات وانفاق للري ، ونظم الاقنية ، فضلا عن اقامة محطات كهرومائية وذلك لاستغلال مياه نهري دجلة والفرات ، استغلالا حقيقيا واطلق على المشروع مصطلح (GAP) وهو اختصار لـــــ (GÜhegdogu Anadoly project)[٤٥] ،او مشروع الاناضول الكبير (crand Andolia Project)[٤٦] . واستهدف المشروع ري مساحة من الاراضي الزراعية مقدارها (١,٧) مليون هكتار في جنوب شرق البلاد. وتوليد سنويا ما مقداره (٢٦) مليار كيلو واط / ساعة من الطاقة الكهربائية. ويتحقق ذلك بعد الانتهاء من انشاء (٢٢) سدا و (١٩) محطة كهربائية على منابع وفروع نهري دجلة والفرات. [٤٧]

اتخذت تركيا قرارها بالشروع في تنفيذ المشروع من دون اخذ وجهة نظر الدول المجاورة لها، والتي تشتركان معها في مياه دجلة والفرات وهما سوريا والعراق. اذ ان تنفيذ المشروع ثم تشغيله، سيؤدي الى انخفاض تدفق مياه نهر الفرات من (٢٨) مليار م^{٣} ، الى (١٣) مليار م^{٣}. اي ان سوريا والعراق سيخسران (١٥) مليار م^{٣} ، وهو ما يعادل ما نسبته ٤٠% من حصة سوريا و٨٠% من حصة العراق. (٤٨)

تم اختيار الاجزاء الجنوبية الشرقية من تركيا لإقامة المشروع، وشمل مدينتي اورفة وماردين،واجزاء واسعة من مناطق غازي عينتاب، روآدي يامان، وشانلي اورفا وسيرت. واغلب تلك المناطق هي محاذية للحدود السورية والعراقية. وكان من اهداف اقامة تلك المشاريع ، وضع خطة على المدى البعيد لتغيير معالم المنطقة ، لربط تلك المناطق مع بعضها بعضا من خلال انشاء (٢٢) سدا (٤٩) ، على نهري دجلة والفرات ، منها (١٨) سدا على الفرات واقامة (١٧) محطة للطاقة الكهرومائية . واقامة المشاريع الزراعية والصناعية والمواصلات والاتصالات. (٥٠)

وضعت تركيا اهداف متعددة تجاه مياه نهر الفرات، يأتي في مقدمتها، الهدف الاقتصادي لمساهمة استغلال المياه في التنمية الاقتصادية الشاملة وتحقيق فائض في الانتاج الذي سيتم تصديره الى الخارج. والعمل على توسيع الاراضي الزراعية في المنطقة من خلال زيادة المساحة المروية، وتوليد الطاقة الكهربائية، بما لا يقل عن (٢٧) مليار كيلو واط في الساعة سنويا. والذي سيساهم في اقامة صناعة تحويلية متطورة تعتمد اعتمادا كليا على المحاصيل الزراعية ، سواء في مجال الصناعات الغذائية ،او في صناعة النسيج والمواد الانشائية (٥١) . هذا فضلا عن تحقيق الاهداف السياسية المتمثلة بسعي تركيا، لتغيير خارطة المنطقة السياسية لضمان أثر

لها في الجغرافية الاقتصادية والسياسية الجديدة، لبناء مكانة اقليمية متميزة في الشرق الاوسط. [٥٢] حتى وان تطلب ذلك التجاوز على الحقوق المائية لكل من سوريا والعراق المتدفقة من مياه نهر الفرات والذي يتنافى مع الاتفاقيات الدولية. [٥٣]

وبهذا الخصوص صرح رئيس الجمهورية التركية (توركوت اوزال) " ان تنفيذ المشروع سيجعل تركيا دولة قوية ومتطورة ..... وستصبح من الارجاء العامرة في العالم "[٥٤] . وفي نفس السياق فقد صرح المدير العام لمشروع الغاب المهندس (اوصاي اونفير) قائلا "انه أكبر مشروع انمائي اقتصادي، اجتماعي عرفته تركيا ومنطقة الشرق الاوسط فهو متعدد الجوانب والفوائد ويشمل الزراعة والصناعة وتوليد الكهرباء والري وتربية الاسماك وتوزيع مياه الشرب لمساحات واسعة من الاراضي تغطي ٩,٧% من مساحة تركيا والتي تعادل (٧٥٣٨٥) ألف كم". كذلك ما ذكره أحد المسؤولين الاتراك عن مشروع الغاب (قمران اينان)، ان تركيا تجد قوتها في المياه وتجد في مشروع الغاب دعما كبيرا لمركزها السياسي وخطوة مهمة جدا على طريق تركيا القوية القادرة على احتلال مكانتها بين مصاف الدول العشرة في العالم. [٥٥]

فضلا عن انخفاض كمية المياه المتدفقة الى سوريا، فان نوعية المياه كانت مشكلة اخرى واجهتها سوريا، بعد ان اتخذت تركيا قرارا، باستخدام تلك المياه بعد استعمالها في معاملها الصناعية، مما سيلحق اضرارا بالغة بالأراضي المروية منها في سوريا، اذ ستؤدي الى زيادة في ملوحة الاراضي مما يحتم على سوريا ضرورة اللجوء الى وسائل ري جديدة تلافيا الى عدم صلاحية تلك الاراضي على المدى البعيد في الزراعة. وبالفعل وحال اكمال وتشغيل مشروع الغاب وانجاز سد اتاتورك الذي افتتح في ٢٤ تموز ١٩٩٢ ، والذي يعدَ نقطة الارتكاز لمشروع

الغاب وهو السد الثالث من حيث قاعدته التي تبلغ (٨٤,٥) مليون م^{٣} ويصل انتاج محطته الكهرومائية (٢٤٠٠) ميغاواط وتروي مياه انفاقه سهول حران وشانلي واورفة [٥٦] . وكان الرئيس التركي(توركوت اوزال) ، قد صرح ايضا " انه لولا الحرب المجنونة بين العراق وايران لما كان لمشروع الغاب وخصوصا سد اتاتورك ان يبدأ او يبصر النور واعتبر ان حرب الخليج الثانية نعمة اخرى من الله او بمثابة عناية الهية ساعدتنا حتى نتمكن من متابعة واستكمال مشروع الغاب " [٥٧] وهي اشارة واضحة الى ان اوضاع المنطقة المتوترة وخوض العراق لتلك الحروب كانت عاملا مهما للمضي في اكمال مشروع الغاب .

ادى انشاء مشروع الغاب الى انخفاض تدفق مياه نهر الفرات من (٥٠٠) الى ١٢٠ م^{٣} في الثانية، وذلك بعد البدء بملء سد اتاتورك في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٠ لرفع منسوب المياه فيه. وقيام تركيا بتحويل مجرى نهر الفرات طيلة شهر كامل ليعود ما كان عليه في ١٢ شباط ١٩٩٠. [٥٨] وكانت تركيا قد اعلنت في الاجتماع الرابع عشر للجنة الثلاثية، انها بصدد القيام بتخفيض مياه نهر الفرات، وذلك لتفويت الفرصة على سوريا والعراق من استخدام الضغط لمحاولة تركيا التراجع عن قرارها. مما اضطر سوريا، الى الطلب من تركيا ضرورة خفض مدة قطع المياه الى النصف، وكذلك طلب العراق الى تقليص المدة الى اسبوعين بدل الشهر. كان لذلك الطلب، وموقف سوريا والعراق، قد اعطى لتركيا ارتياحا لأنها حصلت على اعتراف ضمني بحقها بوقف جريان مياه نهر الفرات.

ورغم ذلك فقد رفضت مجددا تقديم اية تنازلات في هذا الشأن والذي اعتبرته تركيا "قضية تقنية" ومضت تركيا بقطع المياه لمدة شهر كما خطط له سابقا. والذي ترك اثارا سلبية كبيرة، على سوريا بالتحديد. فقد اوضحت الحكومة السورية ان الاراضي الواقعة بين الحدود التركية السورية وحتى جرابلس جنوبا، والممتدة الى

بحيرة الاسد، قد تأثرت بشكل كبير من ناحية اروائها. على حين ان تدفق المياه الاضافية التعويضية التي أطلقتها تركيا فيما بعد، قد مكن السوريين من تخزينها، الا انه في الوقت نفسه لا يمكن استخدامها لمسافة (٧٠) كم من المسار الاعلى للنهر. مما ادى الى الحاق الاضرار البالغة بتلك الاراضي، وانخفاض عمق نهر الفرات الى ثلاثة أمتار، الامر الذي ادى الى ظهور مشكلة اضافية جديدة لدى المزارعين السوريين، لري محاصيلهم الشتوية. لرداءة نوعيتها ،عما كانت عليه سابقا ، بخاصة تلك التي تستخدم للمنازل.[٥٩] فضلا عن توقف محطات الكهرباء عن العمل بسبب عدم امكان تشغيل التوربينات الخاصة لتوليد الطاقة الكهربائية ، نتيجة انخفاض منسوب المياه في سد الطبقة وعددها سبعة من اصل ثمانية ، مما ادى الى الحاق الضرر بمساحات واسعة من المزروعات الشتوية والحاق اضرار فادحة بالثروة السمكية .[٦٠]

اعترضت سوريا والعراق مجددا، على الاجراءات التي قامت بها تركيا والتي ادت الى انخفاض مياه نهر الفرات وإلحاق الاضرار الجسيمة بأراضيها الزراعية. الا ان تركيا لم تصغ لهما. ويبدو واضحا، ان تركيا فرضت سياسة الامر الواقع في تخفيض منسوب مياه نهر الفرات، مع كل من سوريا والعراق ومن طرف واحد والتي عدته سياسة "متشددة" إذا ما تم مقارنتها بسياسة تركيا باتباع الدبلوماسية الناعمة مع الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية. [٦١] وعلى الرغم من ان تركيا ادعت في حينه، ان العملية فنية بحتة وليس لها اي طابع سياسي. الا ان ذلك الاجراء جاء بوصفه اسلوباً يراد من خلاله، الضغط على كل من سوريا والعراق، لمنع تمركز الاكراد على اراضيهما، من المعادين للنظام التركي. [٦٢]

يتضح مما سبق ان الاجراءات والخطوات التركية، واسلوب تعاملها مع سوريا والعراق، كان نابعا من ضعف الدولتين في مواجهتها. فقد عدَّت سوريا

احدى الدول المواجهة والوحيدة آنذاك، لـــ (اسرائيل)، فضلا عن تدخلها الكبير في شؤون لبنان الداخلية، بعد ان دفعت جزءا من قواتها المسلحة الى التمركز في الاراضي اللبنانية. أضف الى ذلك، بنيتها الاقتصادية الهشة، لذلك استبعد تماما، قيامها بأي تحرك ضدها. اما فيما يخص العراق الذي كان قد خرج من حرب طويلة مع إيران امتدت لثمان سنوات، وكان أي تدهور للعلاقة بينه وبين تركيا سينعكس سلبا عليه، بوصف ان تركيا تعدّ سوقا مهما للنفط العراقي، وطريقاً مهماً لتموين العراق.

موقف الجامعة العربية من مشروع الغاب

واصلت سوريا تقديم مذكرات الاحتجاج التي تجاهلها الجانب التركي ، مما دعا سوريا والعراق الى تشكيل لجان فنية لتنسيق مواقفهما والسعي في سبيل التوصل الى اتفاق مع تركيا بشأن مياه نهر الفرات وضمان التوزيع العادل بين الدول الثلاث بموجب القانون الدولي .[٦٣] فضلا عن قيام سوريا والعراق الى اللجوء الى الجامعة العربية ، وتقديم مذكرات احتجاجية ، ومطالبتهما بعرض موضوع المياه ، وتدني نسبة تدفقها ، بسبب اصرار تركيا على الاستمرار بسياستها المائية تجاههما . ومن الجدير بالذكر ان الجامعة العربية كانت قد ابدت اهتماما بالغا، في مسألة تدني تدفق مياه نهر الفرات وحبسها عن سوريا والعراق في عام ١٩٩٠. اذ حثت تركيا ودعتها الى الالتزام بقواعد القانون الدولي، بعدم وقف تدفق مياه النهر من جانب واحد . وألّا تتخذ اي اجراء يؤثر في كمية منسوب المياه ، قبل التشاور والتنسيق المسبق بينهما .[٦٤] على الرغم من تلك القرارات الصادرة من قبل الجامعة العربية ، ودعمها الواضح لسوريا والعراق ، الا انه لم يتحقق شيء منها على ارض الواقع ، ولم تبادر تركيا الى ايجاد حل منصف يضمن حقوق سوريا والعراق . اذ اقدمت سوريا في ٨ اذار ١٩٩٦ مجددا، الى رفع مذكرة رسمية الى الجامعة العربية لاتخاذ موقف عربي ضد الاجراءات التركية، لتدفق

المياه في، نهري دجلة والفرات. وطالبت في مذكرتها باتخاذ قرار جماعي يشجب قيام تركيا بتصريف مياه الصرف الصحي الملوثة الى سوريا والتي لا تصلح للشرب او الري وتسيء للبيئة. كما انها، تعمل على تخريب مساحات واسعة من الاراضي الزراعية وتجعلها غير صالحة للزراعة .[٦٥] كان رد الجامعة العربية ،على تلك المذكرات ، وحرصا منها على الحفاظ على العلاقات العربية الودية مع تركيا، انها اصدرت قرارا في ١٤ اذار ١٩٩٦ جاء فيه:[٦٦]

١. دعم حقوق البلدين سوريا والعراق في مياه نهر الفرات ودجلة، وتأييد جهودهما للتوصل الى اتفاق ثلاثي نهائي، وفقا لأحكام القانون الدولي بشأن الانهار الدولية.

٢.دعوة الحكومة التركية للدخول في مفاوضات ثلاثية في أقرب وقت ممكن بين تركيا وسوريا والعراق تضمن التوصل الى اتفاق نهائي لقسمة عادلة وتضمن حقوق سائر الاطراف المعنية وفقا لأحكام وقواعد القانون الدولي المنظمة للمياه الدولية، ويساعد على توطيد علاقات حسن الجوار مع تركيا.

٣. مناشدة المؤسسات المالية الدولية لربط تقديم اية مساعدات او قروض مالية لتمويل المشاريع المقدمة على نهري دجلة والفرات في الاراضي التركية بالتوصل الى اتفاق مسيق مع الدول المتشاطئة الاخرى وفق احكام القانون الدولي.

٤. دعوة الحكومة التركية الى وقف الاجراءات التي اتخذتها والمتعلقة بإنشاء سدود على مجرى نهري الفرات ودجلة من دون التشاور مع الدول المتشاطئة كما تقتضي قواعد القانون الدولي، وكذلك وقف تحويل المياه الملوثة الى سوريا وما ينجم عنها من اضرار جسيمة تمس مياه الشرب والري والبيئة.

٥. تكليف الامين العام بمتابعة هذا الموضوع مع حكومات البلدان الثلاثة المعنية.

على الرغم من تلك القرارات الصادرة من لدن الجامعة العربية، ودعمها الواضح لسوريا والعراق، ودعوتها الحكومة التركية الى الدخول في مفاوضات

ثلاثية لضمان التوصل الى اتفاق نهائي لقسمة عادلة. الا انه لم يتحقق شيء منها على ارض الواقع، ولم تبادر تركيا الى ايجاد حل منصف، يضمن الحقوق المائية لسوريا والعراق. كما انها لم تتراجع عن اجراءاتها ومشاريعها المقامة على النهرين. بل ردت على طلب الجامعة العربية، بقيامها بتخفيض جديد لمياه نهر الفرات باتجاه سوريا لمدة اربعة ايام، وزيادة ضخ مياه الصرف الصحي الملوثة، الى الاراضي السورية عبر مجرى وادي البليخ وذلك في عام ١٩٩٦. [٦٧]

رفضت تركيا الاجراءات السورية. والتي عدتها "تدويل" للنزاع بينها وبين سوريا، والتي حاولت ان تصفه بانه "نزاع ثنائي" لا كما ارادت سوريا، بان تعطيها صفة النزاع بين تركيا من جهة والدول العربية من جهة ثانية. لذلك صعدت تركيا لهجتها بعد ان اعلنت على لسان رئيس وزراءها "لا نقبل تقاسم المياه ابدا"[٦٨] .

وتوالت تصريحات المسؤولين الاتراك في هذا الخصوص ، اذ ذكر وزير الاشغال العامة والاسكان التركي "انه لا مانع لدى تركيا بمبادلة المياه مع جيراننا" وكذلك تصريح مدير مشروع الغاب مخاطبا الدول العربية "مثلما ان لديكم سلاحا قويا هو النفط فأننا ايضا نملك سلاحا قويا هو سلاح الماء"[٦٩] .ويبدو من تلك التصريحات ان تركيا ماضية الى عدم الموافقة على تقاسم مياه نهر الفرات بعد ان عدته احد انهارها الوطنية ، وانكرت عنه صفته الدولية ، وهذا ما أكدته في كثير من المناسبات الرسمية والذي جاء على لسان المسؤولين الاتراك وتبني الصحافة التركية له ايضا . ولكن تركيا ابدت فيما بعد، مرونة نسبية في محادثاتها مع سوريا. اذ تمكن الطرفان من تحقيق اجتماع بينهما برئاسة نائب رئيس الوزراء السوري (سليم ياسين) ووزير الدولة التركي (محمود يزار). توصلا فيه الى الاتفاق على اقامة سد مشترك على نهر الفرات في الاراضي السورية، على ان تستورد سوريا مقابل ذلك بضائع من تركيا تقدر قيمتها، بمئة مليون دولار سنويا. وعلى

الرغم من هذا الاتفاق الذي يعد خطوة في تقارب الطرفين في مسألة المياه، الا انهما لم يتوصلا الى قرار حاسم لتوزيع مياه نهري دجلة والفرات يرضي جميع الاطراف. (٧٠)

حزب العمال الكردستاني وأثره في توتر العلاقات بين البلدين

لجأت تركيا ومن ضمن سياسة حرب المياه التي انتهجتها ضد سوريا، الى اتهامها بانها احدى الدول الداعمة للإرهاب. فبعد توقيع الاتفاقية الامنية التركية ــ السورية في نيسان ١٩٩٢ ، اتهم الرئيس التركي (توركوت اوزال) في ايلول من العام نفسه، بدعم سوريا والعراق لحزب العمال الكردستاني. وجاء ذلك في تصريح له في مدينة تطوان التركية جاء فيه " ان هدف الارهاب الاساسي هو السدود التي بنيناها على نهر الفرات ..... عندما شرعنا ببناء سد اتاتورك انطلقت شرارة الارهاب فهل يريدون خنقنا وقطع مياهنا اننا لم نمس بسوء الناس في سوريا والعراق انهم يريدون اضعاف تركيا " وكرر اتهامه في تصريح له ايضا ، ولكن هذه المرة في مدينة باطمان ، حيث ذكر " هناك اعداء لا يريدون لنا ان ننمو ونكبر عندما انشأنا سد كيبان قامت قيامة العراق وسوريا وعندما انشأنا سد اتاتورك خرج العالم العربي ضدنا لكن الله كان معنا "(٧١)

ومن الجدير بالذكر ان الاتهامات التي وجهت الى سوريا كانت قد بدأت، قبيل توقيع الاتفاق (التركي ــ الاسرائيلي) في اذار ١٩٩٦ ، وتزامنت مع بدء تركيا بإنشاء سدي (بيرجيك وقرقاميش) على نهر الفرات. (٧٢) ولهذا كله تصاعدت حدة النزاع السوري التركي، بسبب التعاون العسكري المتنامي بين تركيا و (اسرائيل). وعدَت سوريا مثلها مثل الدول العربية الاخرى، ان انقرة احدى العواصم المعادية لها والمتحالفة مع خصومها. (٧٣)

كما اتهمت تركيا سوريا بدعم الارهاب في كل من لبنان و(اسرائيل) [٧٤] فضلا عن دعمها المتواصل لحزب العمال الكردستاني ، الذي قام بهجمات متعددة ضد المنشآت السياحية والمصالح التركية في الخارج في حزيران عام ١٩٩٣. الامر الذي ادى الى شن الصحافة التركية حربا اعلامية ضد سوريا واتهامها بشكل صريح، بدعم حزب العمال الكردستاني. اذ نشرت صحيفة حرييت التركية، تصريحا لمسؤول تركي رفيع المستوى، جاء فيه "ان اجتماعا عقد في سهل البقاع اللبناني، بين منظمات معارضة للنظام في تركيا ومنها حزب العمال الكردستاني والحزب الشيوعي الثوري الكردي. واتخذت فيه عدة قرارات كان من اهمها تنسيق العمل فيما بينهم في المدن بهدف تحقيق الضغط على الاكراد في جنوب شرق الاناضول"[٧٥] . واضاف ان سوريا تدعم وتهيِء الحماية لهم وتسهل لهم عملياتهم وبخاصة ان سوريا قد اعلنت وفي أكثر من مناسبة، انها عاجزة عن تأمين الحدود السورية التركية بسبب طبيعتها الجغرافية، والتي يبلغ طولها (٩٠٠) كم. وان اغلب القوات السورية منتشرة على الحدود (السورية ــ الاسرائيلية) وفي لبنان ايضا.

وبموجب تلك المعطيات، ذكرت رئاسة اركان الجيش التركي في تقرير لها نشرته جريدة الحياة اللبنانية في شباط ١٩٩٦، اشارت فيه، الى احتمالية نشوب نزاع مسلح بين البلدين، مبينة فيه ان تفوق تركيا في الجانب التكنلوجي على سوريا، على الرغم من ميزان القوة العسكرية متكافئ بينهما. واشار التقرير ايضا الى ان جميع المشاريع التي انشأتها تركيا ومنها مشروع الغاب، ستكون عائقا لدى تقدم القوات السورية، إذا ما اقدمت على ذلك. وان تركيا سوف تلجأ الى سلاح المياه من خلال ضخ كميات كبيرة من السدود لإغراق سهول شانلي واورفة وحران وغازي عينتاب وماردين وغيرها. الامر الذي سيجعل استحالة تقدم الاليات

العسكرية السورية ، وبذلك فأن سلاح الجو التركي سيحسم المعركة لصالح تركيا [٧٦].

ويبدو واضحا مما تقدم ان تركيا، ارادت بهذا التقرير الذي تم تسريبه لاحقا، اصرارها بعدم تنازلها لسوريا والرضوخ لها في مسألة مياه نهر الفرات، وأنها مستعدة لأي احتمال ولو كان اللجوء الى اعلان الحرب. كما استمرت تركيا باستخدام اسلحة اخرى ضد الدول العربية وخصوصا سوريا والعراق وذلك بدعم الاقليات المتواجدة على اراضيها، وبخاصة التركمان المتواجدين في كركوك والموصل، مع اثارة اوضاع حقوق الانسان والديمقراطية في باقي الدول العربية ودعمها للمعارضة ضد انظمتها.

عمدت تركيا الى التمسك بسياسة خارجية اكثر فاعلية وحزما ، وقد انعكس ذلك بصورة خاصة في سياستها تجاه سوريا عندما هدت صراحة باللجوء الى استخدام القوة العسكرية لإرغامها على وقف اسنادها لحزب العمال الكردستاني .[٧٧] بعد ان بلغ مستوى التوتر بين البلدين في مطلع عام ١٩٩٨ ، وازدياد التأزم الواضح والتصعيد العسكري والمجابهة من قبل تركيا . والذي جاء نتيجة التراكمات، والازمات الكثيرة بينهما سابقا، من دون التوصل الى حلول نهائية لها. وكان ما يميز التصعيد هذه المرة، احتدام المجابهة بين الجانبين، واللجوء الى الخيار العسكري. بعد ان ضمنت تركيا تفوقها العسكري الكبير على سوريا، اخذة بالحسبان تحالفها مع (اسرائيل) الذي هيأ لها عامل ضغط اضافي على سوريا. [٧٨] ووصل الامر بقيام تركيا بالتهديد باجتياح الاراضي السورية لوضع حد لهجمات حزب العمال الكردستاني بذريعة تلقيه الدعم من سوريا. [٧٩] حتى ان (عبد الله اوجلان)[٨٠] زعيم الحزب ،عدَ ان تركيا خلقت ازمة حقيقية مع سوريا كان هدفها

الاول "تصفيتي وانهائي" ، وان تركيا كانت مصرة على تسليمه اليها ، او شن الحرب على سوريا ، وبدعم كل من الولايات المتحدة الامريكية و(اسرائيل). الا ان سياسة سوريا الموضوعية والمرنة تجاه الازمة ، الى جانب تحركات (عبد الله اوجلان) نحو أوربا ، وقفا عائقا امام تطور الاحداث مثلما كانت تريده تركيا وحلفاؤها[٨١] .

ومن الجدر بالذكر ان سوريا سمحت لزعيم حزب العمال الكردستاني (عبد الله اوجلان) بالإقامة في دمشق ولمدة طويلة. وبإنشاء قواعد تدريب للحزب في وادي البقاع في لبنان ،[٨٢] حينما كانت سوريا تفرض هيمنتها عليه . مما دعا انقرة، الى اتهام دمشق بمساندتها لحزب العمال الكردستاني، وتسلسل عناصره عبر الحدود. لهذا لوحت تركيا بضرب معسكرات الحزب في كل من سوريا ولبنان مما ادى الى اتساع الازمة بين الجانبين بشكل كبير في خريف عام ١٩٩٨. [٨٣]

اتفاق اضنة ١٩٩٨ وانهاء الازمة بين البلدين

بعد اتساع حدة الخلاف بين تركيا وسوريا، والذي وصل الى حد اندلاع حرب بين البلدين الجارين، اقدمت دول متعددة للتدخل لنزع فتيل تلك الازمة، لمحاولة تقريب وجهات النظر بين الطرفين، وايجاد حلول دبلوماسية عن طريق الوساطة، ثم اللقاءات المباشرة. وكان من أبرز تلك الوساطات، تلك التي قدمتها إيران ومصر كل على حدة. وكانت دمشق قد اصرت، على بحث جميع المشاكل العالقة مع تركيا، بما فيها مسألة مياه نهر الفرات. بالمقابل فان تركيا كانت تعتزم اجراء مناورات واسعة النطاق على الحدود السورية. فقد صرح مصدر عسكري تركي لصحيفة حرييت التركية "بهذه المناورات يتعين ان يفهم مدى جدية تركيا في مطالبها من سوريا". وكذلك تصريح (سليمان ديمريل) عند زيارته الى الاسكندرونة

في ١٩ تشرين الاول ١٩٩٨ ، اذ وجه الى سوريا ما اطلق عليه "الانذار الاخير" مشددا على ضرورة ايقاف دعمها لحزب العمال الكردستاني .[٨٤]

في ظل تلك الاوضاع المتوترة، قدمت سوريا مقترحا للجانب التركي، مفاده الدخول بمفاوضات موسعة لإيجاد حلول لجميع المشاكل بين الجانبين، وذلك بتفعيل عمل اللجنة المشتركة المتوقفة منذ عام ١٩٩٢ ،والتي كانت مهمتها بحث جميع المشاكل، وفي مقدمتها مشكلة مياه نهر الفرات. الا ان تركيا وعلى لسان وزارة الخارجية ، رفضت المقترح ، واعلنت استعدادها للحوار مع دمشق ،فقط في الشأن الامني ، وان عليها ان تثبت على ارض الواقع ايقاف دعمها لحزب العمال الكردستاني .[٨٥]

على الرغم من الاجواء المشحونة، والمرشحة للمزيد من التصعيد، الا ان الوساطة المصرية المتمثلة بالرئيس المصري (محمد حسني مبارك)، استطاع اقناع الطرفين، بعقد اجتماع في مدينة اضنة التركية يومي ١٩ – ٢٠ تشرين الاول ١٩٩٨. حضره عن الجانب السوري، وفد برئاسة اللواء (عدنان بدر حسن) رئيس شعبة الامن السياسي. على حين كان الوفد التركي ، برئاسة السفير التركي السابق في دمشق ، مع مستشار وزارة الخارجية (اغور زيال).[٨٦]

توصل الجانبان في النهاية الى عقد اتفاق اضنة ، وبموجبه وافقت سوريا على ابعاد (عبد الله اوجلان) عن الاراضي السورية .[٨٧] كما تراجعت سوريا عن مطالبتها التاريخية باسترجاع لواء الاسكندرونة الذي كان نقطة خلاف دائمة وابدية بين حكومات دمشق وانقرة ، جميعها . [٨٨] فيما يخص مياه نهر الفرات ، فقد اكدت تركيا على ضرورة توقيع سوريا على اتفاق ثلاثي مع تركيا والعراق ، لحل مشكلة المياه.[٨٩]

ويمكن عدّ التوصل، الى عقد اتفاق اضنة، محطة مهمة لتهدئة المخاوف بين الطرفين السوري والتركي. وسارت العلاقات منذ توقيع الاتفاق بين البلدين باتجاه ايجابي، والذي توج لاحقا بتبادل الزيارات بين المسؤولين وبأعلى مستوى، بين كل من انقرة ودمشق. وفي تصريح لوزير خارجية سوريا (فاروق الشرع) بشأن مؤتمر اضنة، ذكر " ان الاتفاق فتح صفحة جديدة في العلاقات السورية التركية". لكن المشكلة لم تحل بالكامل فقد بقيت قضايا متعددة لم يتوصل اليها الجانبان في ايجاد حل نهائي لها ومن أبرزها مياه نهر الفرات.

بدأت تركيا بتطبيع علاقاتها مع سوريا منذ بداية عام ١٩٩٩ ، بخاصة في المجال السياسي. وسعت الى تطوير علاقاتها مع الدول العربية الاخرى. وجاء هذا التحول في سياسة تركيا الخارجية، بعد ان اعدت مؤسسة الدراسات السياسية والدفاعية المرتبطة، بوزارة الخارجية التركية، دراسة حول سوريا تحت عنوان (عوامل اثارة العداء)، جاء فيها ما نصه "ان النظام الداخلي لحزب البعث الحاكم في سوريا يجعل الاراضي التركية حتى جبال طوروس جزءا من الوطن العربي. كما تقوم سوريا بتأييد الحركات المناهضة لتركيا كافة، وبالمقابل ان عدم اهتمام تركيا بسوريا ومشكلة المياه القائمة بينهما موضوع حزب العمال الكردستاني وعدم تطبيق العلاقات الاقتصادية معها، كانت من الاسباب الرئيسية لاستحكام العداء بين البلدين". وأوصت الدراسة بضرورة قيام تركيا ، بتنظيم علاقاتها مع سوريا ،والعمل على ايجاد حلول للمشاكل العالقة ،والتوصل الى عقد اتفاقيات معها في الجوانب ، الثقافية والتعليمية والسياحية ، واتفاقيات المياه والامن .[٩٠]

ومن الجدير بالذكر، ان العلاقات التركية السورية شهدت تحسنا تدريجيا، بخاصة بعد توقيع اتفاق اضنة عام ١٩٩٨. فقد عقدت ثلاثة اجتماعات بين الجانبين لبحث المسائل الامنية ،ففي الاجتماع الاخير، الذي عقد في دمشق في ٢٣ شباط ١٩٩٩ ، اعرب، رئيس الوفد التركي عن "سروره للتطبيق الجاري لاتفاق اضنة

في تشرين الاول ١٩٩٨ "[٩١] . واستمرت علاقات البلدين الودية خلال النصف الاول من عام ٢٠٠٠، حتى وفاة الرئيس التركي (حافظ الاسد) في ١٠ حزيران ٢٠٠٠. اذ حرص، الرئيس التركي (احمد نجدت سيزر) الى الحضور شخصيا الى دمشق، للمشاركة في مراسيم التشييع. وقد بينت الصحافة التركية بمختلف توجهاتها، أثر (حافظ الاسد) وحنكته السياسية، التي كان يتمتع بها، فضلا عن تمسكه باللجوء الى الدبلوماسية الناعمة، في حل الخلافات والمشاكل، وحالة التوتر مع تركيا، وذكرت ان غيابه، سوف يترك فراغا كبيرا، بسبب ما كان يتمتع به من ثقل اقليمي، وأثره البالغ في التوازنات الدولية، وبخاصة في منطقة الشرق الاوسط.

قائمة الهوامش:

(١) وزارة الخارجية ووزارة الري العراقية، قسمة المياه في القانون الدولي حقائق بشأن المياه المشتركة مع تركيا، بغداد، ١٩٩٩، ص ا

(2) للاطلاع على بنود المعاهدة ، ينظر: لوزان صلح معاهدة نامه سي ، مقاولات وسندات سائرة ، ٢٤ تموز ١٩٣٩ ــ ١٩٢٣ ، مطبعة احمد احسان وشركاسي ، استانبول ،١٣٤٠ ؛ فاضل حسين ، مؤتمر لوزان ، واثاره في البلاد العربية ،معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

(3) مصطفى الحفناوي ، قانون البحار الدولي ، المطبعة الانجلوا مصرية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٢٠١ .

(4) عفيف الراوي ، مشكلة المياه في تركيا ، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، الحلقة الدراسية (٢) تركيا الحاضر والمستقبل ، بغداد ، د.ت ، ص ١٥ ؛عليان محمود عليان ، المياه العربية من النيل الى الفرات التحديات والاخطار المحيطة ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠١٤ ص١٠٧ .

(5) مجدي صبحي ، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الاطراف ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد (٧) ، القاهرة ، كانون الثاني ١٩٩٢ ؛ عليان محمود عليان ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

(6) عادل سهيل نجم التميمي ، العلاقات السورية التركية ١٩٥٨ ــ ١٩٧٣ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا . بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ١٠٠.

(7) عليان محمود عليان ، المصدر السابق ، ص٨٣ .

(8) لواء الاسكندرونة: يقع في اقصى الشمال الغربي من سوريا ،ويضم ميناء الاسكندرونة ومدينة انطاكيا ووادي نهر الاونالي في القسم الجنوبي من جبال امانويس تبلغ مساحته (٤,٨٠٥) كم٢ ، بموجب اتفاقية (فرانكلين بويون) التي عقدت عام ١٩٢١ ، تمتع اللواء بنظام اداري خاص ، وفي عام ١٩٣٦ عقدت فرنسا اتفاقية مع سوريا وعدت فيها بمنح سوريا استقلالها ومن ضمنها لواء الاسكندرونة ، مما دعا تركيا الى الاحتجاج لدى عصبة الامم والتي منحت اللواء حكما ذاتيا عام ١٩٣٧ ثم اصبح تحت الحكم الثنائي التركي الفرنسي عام ١٩٣٨ وجرت انتخابات لتقرير مصير اللواء في ٥ تموز ١٩٣٨ نتج عنها مجلس منتخب مؤيد للانضمام الى تركيا بأغلبية ٢٢ مقعد من اصل ٤٠ والذي اطلق اسم (جمهورية هاتاي) وقرر الانضمام الى تركيا . للمزيد ينظر: مجيد خدوري، قضية الاسكندرونة، مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر، دمشق ، ١٩٥٣.

(9) وهي المعاهدة التي وقعت بين حكومتي انقرة وفرنسا في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ . اتفق الجانبين فيها الى انهاء حالة الحرب بينهما وسحب القوات الكمالية الى شمال البلاد والقوات الفرنسية الى الجنوب، اضافة الى الاتفاق على تبادل الاسرى والمحتجزين المدنيين، للمزيد ينظر: حنا عزو بهنان، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩ ــ ١٩٢٣ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ١٠٤.

(10) يوسف ابراهيم الجهماني وسالار اوسي ، تركيا وسوريا ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٩٠ ، ص ٢٧ .

(11) باتريك سيل ، الصراع على سوريا دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٥٤ ــ ١٩٥٨ ، ترجمة : سمير عبدة ومحمود فلاحة ، دار طلاس للنشر ، د.م ، د.ت ، ص٣٠٤ ؛ وليد رضوان ، العرب والاتراك من نور الدين ارسلان الى الاسد غول اردوغان ، دار النهج ، حلب ، ٢٠١١ ، ص ٥٥ .

(12) حمدي حافظ ، المشكلات العالمية المعاصرة ، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٤٤٩ .

(13) جراهام فولر ، الجمهورية التركية الجديدة ، ترجمة : احمد ياسين ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٩ ، ص ١٣١ .

(14) يوسف ابراهيم الجهماني ، ثرثرة فوق المياه تركيا وسوريا والعراق ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٩٩ ،ص ١٨ .

(15) يغذي رافد البليخ نهر الفرات ١٠٠ بليون م٣ ورافد الخابور ١٠٩م٣ .

(16) فيليب روبنسن، تركيا والشرق الاوسط ، ترجمة ميخائيل نجم خوري ، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ١٩٩٣ ؛ يوسف ابراهيم الجهماني ، ثرثرة فوق المياه تركيا وسوريا والعراق ، ص ١٩ .

(17) فيليب روبنسن ، المصدر السابق ، ص١٠٨ .

(18) يوسف ابراهيم الجهماني ، ثرثرة فوق المياه تركيا وسوريا والعراق ، ص١٩ .

(19) المصدر نفسه .

(20) عز الدين علي خيرو ، الفرات والقانون الدولي ، دار الحرية للطباعة والنشر ،بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ٢٠٩ .

(21) عبد العزيز شعبان الحديثي ، نهرا دجلة والفرات بين الحقوق المكتسبة والسياسة المائية التركية ، مجلة ديالى ، العدد (٣٥) ، كلية التربية ، جامعة ديالى ، ٢٠٠٩ ، ص ٢١٩ .

(22) فيليب روبنسن ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

(23) عبد العزيز شعبان الحديثي ، المصدر السابق ، ص ٢٠١٩ .

(24) فيليب روبنسن ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

(25) المصدر نفسه

(26) عليان محمود عليان ، المصدر السابق ، ص ٩٣ .

(27) فيليب روبنسن ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

(28) توركوت اوزال : ولد في مدينة ملاطية عام ١٩٢٧ ، خريج كلية الهندسة الكهربائية عام ١٩٥٠ . شغل وظائف عديدة منها، سكرتير الهيئة العامة للتخطيط بين عامي ١٩٥٨ ــ ١٩٥٩. ثم مستشارا في رئاسة الوزراء عام ١٩٧٩ ، اسس حزب الوطن الام عام ١٩٨٣ ، الذي استطاع الفوز في الانتخابات التي جرت في نفس العام، مما اهله لشغل منصب رئاسة الوزراء بين ١٩٨٣ ــ ١٩٨٧. واستطاع الفوز مرة ثانية في انتخابات عام ١٩٨٧ ، ليصبح رئيسا للوزراء لدورة جديدة. شغل منصب رئيس الجمهورية ١٩٨٩ لحين وفاته في ١٧ نيسان ١٩٩٣. للمزيد ينظر: نور عوني عبد الرحمن السبعاوي، توركوت اوزال حياته ودوره في السياسة التركية

١٩٢٧ ــ ١٩٩٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الموصل ، ٢٠١٤.

(29) جراهام فولر ، المصدر السابق ، ص ١٣٣ .

(30) عليان محمود عليان ، المصدر السابق ، ص٩٤ .

(31) حزب العمال الكردستاني : هو حزب سياسي كردي ' يساري مسلح . جمع بين القومية الكردية والماركسية اللينينة، تأسس في ٢٧ نوفمبر ١٩٧٨ على يد قائده عبد الله اوجلان. سعى الى استقلال منطقة جنوب شرق تركيا واعلان دولة كردستان ، وذلك بعد ان اتخذ من المواجهة العسكرية نهجا له مع الحكومات التركية المتعاقبة ، اتخذ الحزب من الاراضي السورية واللبنانية ملجأ له بعد اشتداد المعارك والهجمات الحكومية عليه ، بعد القاء القبض على زعيمه سعا الحزب تركيا الى السماح له بالانخراط بالعمال السياسي ، ومنح الاكراد الحقوق الثقافية والافراج عن اعضائه في السجون التركية ، عاود الحزب عن شاطه العسكري ما بين ٢٠٠٤ ــ ٢٠٠٩ ، اعقبها مفاوضات مع الحكومة التركية لوقف القتال الا انها فشلت ايضا ، مما دعا المحكمة الدستورية الى حظره واتهامه بالقيام بالعمليات الارهابية . للمزيد ينظر: وصال نجيب العزاوي، حزب العمال الكردستاني التركي، دراسات استراتيجية، العدد (٢٣) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ .

(32) وليد رضوان مشكلة المياه بين سوريا وتركيا ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٠ ؛ روبنسن ص١٠٩

(33) محمد السماك ، العلاقات العربية التركية حاضرها ومستقبلها ، في : ميشال نوفل واخرون ، العرب والاتراك في عالم متغير ، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، ١٩٩٣ ،ص ٩٩ .

(34) وليد رضوان مشكلة المياه بين سوريا وتركيا ، ص٤١ .

(35) سليمان ديميريل: ولد في غرب الاناضول عام ١٩٢٤ ،خريج الجامعة التكنلوجية في استانبول عام ١٩٤٨ ،عمل في القطاع الخاص والعام بصفته مهندسا اضافة الى عمله في الاقتصاد ، مما مكنه من اكتساب خبرة كبيرة في تلك المجالات ، ساعدته فيما بعد على مواجهة المشاكل الاقتصادية التي كانت تواجه البلاد. بعد انتخابات عام ١٩٦٩ كلف بتشكيل حكومة برئاسته. وشغل منصب رئاسة الوزراء سبع مرات. اضافة الى انتخابه رئيسا للجمهورية لسبع سنوات ايضا. للمزيد ينظر: فوزي محمد صالح وهب آل سعود. سليمان ديميريل وحزب الطريق

الصحيح ١٩٨٣ ــ ١٩٩٧ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة الموصل ،٢٠١٢.

(36) وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية وحزب العمال الكردستاني في العلاقات العربية ــ التركية العلاقات السورية ــ التركية نموذجا ، ط٢ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص ٢٣٣ .

(37) المصدر نفسه .

(38) المصدر نفسه ، ص ٢٣٣ــ٢٣٥ .

(39) محمد نور الدين ، الوقائع السياسية ، مجلة شؤون تركية ،العدد (٨) ، بيروت، ١٩٩٣ .

(40) من الجدير بالذكر ان تركيا قطعت مياه نهر الفرات لمدة شهر كامل عن سوريا عام ١٩٩٠ .

(41) تانسو شيللر : ولدت في ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٦ في مدينة اسطنبول ، عملت في التدريس في الجامعات التركية ، انضمت الى حزب الطريق القويم ، واصبحت نائبة عن اسطنبول عام ١٩٩١ ، ثم شغلت منصب وزير الدولة المسؤول عن الاقتصاد في حكومة سليمان ديميريل الأتلافية عام ١٩٩٣ ، اصبحت اول امرأة تشغل منصب رئاسة الوزراء ما بين ١٩٩٣ ــ ١٩٩٦ ، ثم شغلت منصب وزير الشؤون الخارجية ونائب رئيس الوزراء بين عامي ١٩٩٦ ــ ١٩٩٧ ، خسرت الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٠، ثم ما لبثت ان ابتعدت عن الحياة السياسية . للمزيد ينظر: اريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الاسلامي، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٥١٥.

(42) وليد رضوان العلاقات العربية التركية ..... ، ص ٢٧٧ .

(43) من نص مذكرة السفارة التركية في دمشق الى وزارة الخارجية السورية ، رقم (٥٩٥) في ٣٠ كانون الاول ١٩٩٥ ، نقلا عن المصدر نفسه ، ص ٢٧٩ .

(44) المصدر نفسه.

(45)عوني عبد الرحمن السبعاوي ، اسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ١٩٩٧ ، ص ١٥ .

(46) أف. ستيفن لارابي ولان او. ليسر، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض، ترجمة: محمود احمد عزت البياتي، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠١٠، ص ٢٣١.

(47) هيثم الكيلاني ، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية ، ط٢ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠١٤ ،ص ٦٦ .

(48) محمود عبد الرحمن خلف الزيدي ، سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي (العراق وسوريا) ١٩٨٠ ــ ١٩٩٣ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا (الملغى) ' الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢ ، ص ١٠٢ ؛ بروس أ . هورويتنز، ازمة المياه في الشرق الاوسط، ترجمة غسان رملاوي، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد (٥) كانون الثاني ١٩٩٢.

(49) للمزيد من المعلومات عن سدود مشروع الغاب ، ينظر : قبس ناطق محمد احمد ، المصدر السابق ص ١٥٤ ــ ١٥٥ ؛ يوسف ابراهيم الجهماني ، ثرثرة فوق الفرات ،ص ٢٩ ــ ٣٤ .

(50) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، المصدر السابق ، ص١٥ ــ ١٦ .

(51) عبد الستار سلمان حسين ، مشاريع جنوب غرب الاناضول الكاب الجوانب الفنية ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد ٧ ، بغداد، ٢٠٠٠.

(52) مجدي صبحي ، الخلاف المائي التركي السوري العراقي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد (٥) ، القاهرة ، ١٩٩٨ ؛ عليان محمود عليان ، المصدر السابق ، ص ١٠٧

(53) نصت اغلب المعاهدات والاتفاقيات الدولية على ضرورة التزام دول المنبع العليا بعدم تغيير مجاري الانهار الدولية . او تعمد على قطعها والحد من جريانها. واهم تلك المعاهدات معاهدة مدريد ١٩١١ ، وقواعد هلسنكي، ومعاهدة فرنسا وسالزبورج، وقرارات هيئة القانونيين الدوليين، وجمعية القانون الدولي الامريكية، والتي ألزمت جميعها الدول بالتشاور والاتفاق قبل تنفيذ أي من المشاريع. ينظر عوني عبد الرحمن السبعاوي، المصدر السابق، ص ١٧.

(54) يوسف ابراهيم الجهماني ، ثرثرة فوق المياه ..... ، ص ٢٤ .

(55) عليان محمود عليان ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(56)ابراهيم خليل العلاف ، حرب السدود على نهر دجلة والفرات ، ميدل ايست اون لاين ،١٥ حزيران ٢٠٠٩ عليان هامش ١٩ ص ٩٩

(57) محمد نور الدين ، الوقائع السياسية ، ص ١٣٥ .

(58) فيليب روبنسن ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

(59) المصدر نفسه ، ص١١١ ــ ١١٣ .

(60) جلال عبد الله معوض ، مياه الفرات والعلاقات العربية التركية ، مجلة شؤون عربية ، العدد (٦٥) نيسان ١٩٩٩١ ؛ عليان محمود عليان ، المصدر السابق ، ص٨٨ .

(61) فيليب روبنسن ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .

(62) عليان محمود عليان ، المصدر السابق ، ص٨٨ .

(63) هيثم الكيلاني ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(64) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

(65) صحيفة الثورة ، دمشق ، ٨ اذار ١٩٩٦ ، نقلا عن وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية .... ، ص ٢٨٠

(66) قرار الجامعة العربية ، في ١٤ اذار ١٩٩٣ . مقتبس من: يوسف ابراهيم الجهماني. ثرثرة فوق المياه، المصدر السابق، ص ١١٧ ــ ١١٨؛ تقرير عن ندوة الماء والحبوب والقرار السياسي، مجلة شؤون عربية، العدد (٨٦) ' القاهرة ،١٩٩٦ ، ص ٢٥٠ ــ ٢٥١.

(67) صحيفة السفير ، بيروت ، ٢٥ نيسان ١٩٩٦ ، نقلا عن وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية ..... ، ص ٢٨١ .

(68) صحيفة الحياة ، بيروت ، ٢٢ نيسان ١٩٩٦ ، نقلا عن هيثم الكيلاني ، المصدر السابق ، ص ٧٠، .

(69) صحيفة القبس ، الكويت ، العدد ٦٣٥٩ في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٠ . نقلا عن قبس ناطق محمد احمد، سياسة تركيا الاقليمية وانعكاساتها على الوطن العربي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا (الملغى) ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠١ . ص ١٤١.

(70) نبيل السمان، حرب المياه من الفرات الى النيل، د.أ، د.ت، ص ٦٣ .

(71)محمد نور الدين، دعوة اوزال للتهجير هل من سياسة رسمية، مجلة شؤون تركية، العدد (٢)، بيروت، تشرين الاول ١٩٩٢ .

(72) صحيفة الاهرام ، القاهرة ، ١٩ شباط ١٩٩٦ ، نقلا عن هيثم الكيلاني ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(73) عليان محمود عليان ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(74) صحيفة الحياة ، بيروت ،٣١ اذار ١٩٩٦ ، نقلا عن هيثم الكيلاني ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(75) صحيفة حرييت ، استانبول، ١١اذار ١٩٩٠، نقلا عن وليد رضوان ، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٣٩ .

(76) هيثم الكيلاني، المصدر السابق، ص ٧٢ .

(77) أف. ستيفن لارابي ولان او. ليسر، المصدر السابق، ص ٤٤.

(78) عبد العزيز شحاذة المنصور ، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٠ ، ص٥٤ .

(79) عليان محمود عليان ، المصدر السابق ، ص٨٤ .

(80) عبد الله اوجلان : من اسرة فلاحية فقيرة في قرية اومرلي التابعة لمدينة اورفة ، ولد في ٤ نيسان ١٩٤٨ ، خريج كلية العلوم السياسية جامعة انقرة ، مؤسس واول قائد لحزب العمال الكردستاني ، هو كاتب ومنظر ماركسي قومي ، واعتبره انصاره قائدا ومفكرا ، بدا نشاطه العسكري ضد الحكومة التركية عام ١٩٨٤ وقام بعدة عمليات في الاراضي التركية ، انتقل الى سوريا وابعد عنها عام ١٩٩٨ بعد توقيع اتفاق اضنة بين تركيا وسوريا مما اضطره الى الانتقال الى عدة دول منها روسيا وايطاليا واليونان حتى اعتقاله في نيروبي عاصمة كينيا في شباط ١٩٩٩ واتهم بالخيانة العظمى و صدر عليه حكم الاعدام في ٢٩ يونيو ١٩٩٩ ، وخفض الحكم لاحقا الى السجن المؤبد عام ٢٠٠٢ ضمن سياسة الغاء عقوبة الاعدام في تركيا لتتماشى مع قوانين الاتحاد الاوربي . للمزيد ينظر: عبد الفتاح علي يحيى، حزب العمال الكردستاني نشأته وتطوره، جامعة الموصل مركز الدراسات التركية ، ١٩٩٢ ، ص ١٥؛ يوسف ابراهيم الجهماني، اوجلان تركيا والاكراد، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ،١٩٩٩

(81) يوسف ابراهيم الهماني ، أوج آلان تركيا والاكراد ، دار حوران ، دمشق ، ١٩٩٩ ، ص ١٠٠ ــ ١٠١ .

(82) أف. ستيفن لارابي ولان او. ليسر، المصدر السابق، ص٢٣١.

المصدر نفسه. (83)

(84) يوسف ابراهيم الجهماني وسالار اوسي ، المصدر السابق ، ص ٩٤ ــ ٩٥

وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، ص ٣١٠ . (85)

يوسف ابراهيم الجهماني وسالار اوسي، المصدر السابق، ص ٩٥ . (86)

(87) أف. ستيفن لارابي ولان او. ليسر، المصدر السابق، ص٢٣١.

(88) عليان محمود عليان ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(89) وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية ، ص ٣٠٩ .

(90) المصدر نفسه ، ص ٣٢٢ .

(91) صحيفة الثورة ، دمشق ، ٢٤ شباط ١٩٩٩ ، نقلا عن : المصدر نفسه ، ص ٣٢٣

قائمة المصادر

اولا: الوثائق المنشورة:

مذكرة السفارة التركية في دمشق الى وزارة الخارجية السورية، رقم (٥٩٥) في ٣٠ كانون الاول ١٩٩٥.

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية:

- حنا عزو بهنان، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩ ــ ١٩٢٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩.
- عادل سهيل نجم التميمي، العلاقات السورية التركية ١٩٥٨ ــ ١٩٧٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٠٣.
- فوزي محمد صالح وهب آل سعود، سليمان ديميريل وحزب الطريق الصحيح ١٩٨٣ ــ ١٩٩٧ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠١٢.
- قبس ناطق محمد احمد، سياسة تركيا الاقليمية وانعكاساتها على الوطن العربي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١.

- محمود عبد الرحمن خلف الزيدي، سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي (العراق وسوريا) ١٩٨٠ ــ ١٩٩٣ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢.
- نور عوني عبد الرحمن السبعاوي، توركوت اوزال حياته ودوره في السياسة التركية ١٩٢٧ ــ ١٩٩٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الموصل، ٢٠١٤.

ثالثا: الكتب العربية والمعربة:

- اريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الاسلامي، بيروت، ٢٠١٣.
- باتريك سيل، الصراع على سوريا دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٥٤ ــ ١٩٥٨ ، ترجمة: سمير عبدة ومحمود فلاحة، دار طلاس للنشر، د.م، د.ت.
- جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، ترجمة: احمد ياسين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٩.
- حمدي حافظ، المشكلات العالمية المعاصرة، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٥٨.
- ستيفن لارابي ولان او. ليسر، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض، ترجمة: محمود احمد عزت البياتي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٠.
- عبد العزيز شحاذة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
- عبد الفتاح علي يحيى، حزب العمال الكردستاني نشأته وتطوره، جامعة الموصل مركز الدراسات التركية، ١٩٩٢.
- عز الدين علي خيرو، الفرات والقانون الدولي، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٦.
- عفيف الراوي، مشكلة المياه في تركيا، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، الحلقة الدراسية (٢) تركيا الحاضر والمستقبل، بغداد، د.ت.
- عليان محمود عليان، المياه العربية من النيل الى الفرات التحديات والاخطار المحيطة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١٤.
- عوني عبد الرحمن السبعاوي، اسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ١٩٩٧.

- فاضل حسين، مؤتمر لوزان، واثاره في البلاد العربية، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ، ١٩٥٨.
- فيليب روبنسن، تركيا والشرق الاوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣.
- لوزان صلح معاهدة نامه سي، مقاولات وسندات سائرة ، ٢٤ تموز ١٩٣٩ ــ ١٩٢٣ ، مطبعة احمد احسان وشركاسي، إستانبول ،١٣٤٠.
- مجيد خدوري، قضية الاسكندرونة، مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر، دمشق، ١٩٥٣.
- ميشال نوفل واخرون، العرب والاتراك في عالم متغير، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، ١٩٩٣.
- نبيل السمان، حرب المياه من الفرات الى النيل، د.م، د.ت.
- هيثم الكيلاني، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، ط٢، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٤.
- وزارة الخارجية ووزارة الري العراقية، قسمة المياه في القانون الدولي حقائق بشأن المياه المشتركة مع تركيا، بغداد، ١٩٩٩.
- وليد رضوان مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٦.
- ــــــــــــــــــــــــــــــ ، العرب والاتراك من نور الدين ارسلان الى الاسد غول اردوغان، دار النهج، حلب، ٢٠١١.
- ــــــــــــــــــــــــــــــ ، العلاقات العربية التركية دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية وحزب العمال الكردستاني في العلاقات العربية ــ التركية، العلاقات السورية ــ التركية نموذجا، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٥.
- يوسف ابراهيم الجهماني وسالار اوسي، تركيا وسوريا، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٠.
- يوسف ابراهيم الجهماني، اوجلان تركيا والاكراد، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٩
- ــــــــــــــــــــــــــــــ ، ثرثرة فوق المياه تركيا وسوريا والعراق، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ، ١٩٩٩.

رابعا: البحوث المنشورة:

- بروس أ. هورويتنز، ازمة المياه في الشرق الاوسط، ترجمة غسان رملاوي، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد (٥) كانون الثاني ١٩٩٢.
- عبد العزيز شعبان الحديثي، نهرا دجلة والفرات بين الحقوق المكتسبة والسياسة المائية التركية، مجلة ديالى، العدد (٣٥)، كلية التربية، جامعة ديالى، ٢٠٠٩.
- مجدي صبحي، الخلاف المائي التركي السوري العراقي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (٥)، القاهرة، ١٩٩٨.
- مجدي صبحي، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الاطراف، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (٧)، القاهرة، كانون الثاني ١٩٩٢.
- ـــــ محمد نور الدين، الوقائع السياسية، مجلة شؤون تركية، العدد (٨)، بيروت، ١٩٩٣.
- وصال نجيب العزاوي، حزب العمال الكردستاني التركي، دراسات استراتيجية، العدد (٢٣)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

خامسا: الصحف والمجلات:

أ: الصحف:

- صحيفة الاهرام، القاهرة، ١٩ شباط ١٩٩٦.
- صحيفة الثورة، دمشق، ٢٤ شباط ١٩٩٩
- صحيفة الثورة، دمشق، ٨ اذار ١٩٩٦.
- صحيفة الحياة، بيروت، ٢٢ نيسان ١٩٩٦.
- صحيفة الحياة، بيروت، ٣١ اذار ١٩٩٦.
- صحيفة السفير، بيروت، ٢٥ نيسان ١٩٩٦.
- صحيفة القبس، الكويت، العدد ٦٣٥٩ في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٠.
- صحيفة حرييت، استانبول، ١١ اذار ١٩٩٠.

ب: المجلات:

- تقرير عن ندوة الماء والحبوب والقرار السياسي، مجلة شؤون عربية، العدد (٨٦)، القاهرة، ١٩٩٦.
- جلال عبد الله معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية التركية، مجلة شؤون عربية، العدد (٦٥) نيسان ١٩٩١.

- محمد نور الدين، دعوة اوزال للتهجير هل من سياسة رسمية، مجلة شؤون تركية، العدد (٢)، بيروت، تشرين الاول ١٩٩٢.

سادسا: شبكة المعلومات الدولية:

- ابراهيم خليل العلاف، حرب السدود على نهر دجلة والفرات، ميدل ايست اون لاين، ١٥ حزيران ٢٠٠٩.

list of sources

First: the published documents:

- *Memorandum of the Turkish Embassy in Damascus to the Syrian Ministry of Foreign Affairs, No. (595) on December 30, 1995.*

Second: Theses and theses:

- *Hanna Ezzo Behnan, Political Developments in Turkey 1919 - 1923, Master's Thesis (unpublished), College of Arts, University of Baghdad, 1989.*
- *Adel Suhail Najm Al-Tamimi, Syrian-Turkish Relations 1958-1973, Master's Thesis (unpublished), Institute of Arab History and Scientific Heritage for Graduate Studies, Baghdad, 2003.*
- *Fawzi Muhammad Salih Wahb Al Saud, Suleiman Demirel and the Right Path Party 1983-1997, Master's Thesis (unpublished) College of Arts, University of Mosul, 2012.*
- *Qabas Natiq Muhammad Ahmed, Turkey's Regional Policy and its Repercussions on the Arab World, Ph.D. thesis (unpublished), The Founding Leader Institute for Higher National and Socialist Studies (cancelled), Al-Mustansiriya University, 2001.*
- *Mahmoud Abdel-Rahman Khalaf Al-Zaidi, Turkey's foreign policy with the Arab neighbors (Iraq and Syria) 1980-1993, a master's thesis (unpublished), the Founding Leader Institute for Higher National and Socialist Studies (cancelled), Al-Mustansiriya University, 2002.*
- *Nur Awni Abdul Rahman Al-Sabawi, Turkut Ozal, his life and role in Turkish politics 1927 - 1993 historical study, master's thesis, (unpublished), College of Education for Human Sciences, University of Mosul, 2014.*

Third: Arabic and Arabized books:

- *Eric Zorker, Modern History of Turkey, translated by: Abdel Latif Al-Hares, Dar Al-Madar Al-Islami, Beirut, 2013.*

- *Patrick Seale, The conflict over Syria, a study of Arab politics after the war 1954 - 1958, translated by: Samir Abda and Mahmoud Falaha, Tlass Publishing House, d.m., d.t.*
- *Graham Fuller, The New Turkish Republic, translated by: Ahmed Yassin, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2009.*
- *Hamdi Hafez, Contemporary Global Problems, The Anglo-Egyptian Library, Cairo, 1958.*
- *Stephen Larrabee and Lan O. Lesser, Turkey's Foreign Policy in the Age of Doubt and Ambiguity, translated by: Mahmoud Ahmed Ezzat Al-Bayati, House of Wisdom, Baghdad, 2010.*
- *Abdul Aziz Shehadeh Al-Mansour, The Water Issue in Syrian Policy towards Turkey, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2000.*
- *Abdul-Fattah Ali Yahya, The Kurdistan Workers' Party, Its Origin and Development, University of Mosul, Center for Turkish Studies, 1992.*
- *Izz al-Din Ali Khairo, Al-Furat and International Law, Dar Al-Hurriya for Printing and Publishing, Baghdad, 1976.*
- *Afif Al-Rawi, The Water Problem in Turkey, Higher Institute of National and Socialist Studies, Al-Mustansiriya University, Seminar (2), Present and Future Turkey, Baghdad, d.T.*
- *Alyan Mahmoud Alyan, Arab Waters from the Nile to the Euphrates, Challenges and Surrounding Dangers, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2014.*
- *Awni Abdul Rahman Al Sabawi, Israel and Turkish Water Projects, The Future of the Arab Water Neighborhood, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 1997.*
- *Fadel Hussein, The Lausanne Conference, and its Effects in the Arab Countries, Institute of Higher Arab Studies, Cairo, 1958.*
- *Philip Robinson, Turkey and the Middle East, translated by Michael Negm Khoury, Madbouly Library, Cairo, 1993.*
- *Lausanne Reconciliation Treaty Name C, Contracting and Other Bonds, July 24, 1939 - 1923, Ahmed Ihsan and Circassian Press, Istanbul, 1340.*
- *Majid Khadduri, The Alexandretta Case, Publications of the Great Library for Writing and Publishing, Damascus, 1953.*
- *Michel Nofal and others, Arabs and Turks in a Changing World, Center for Research and Strategic Studies, Beirut, 1993.*
- *Nabil Al-Samman, The Water War from the Euphrates to the Nile, d.d., d.t.*

- *Haitham Al-Kilani, Turkey and the Arabs, Study in Arab-Turkish Relations, 2nd Edition, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2014.*
- *The Ministry of Foreign Affairs and the Iraqi Ministry of Irrigation, Water Division in International Law, Facts about Shared Water with Turkey, Baghdad, 1999.*
- *Walid Radwan, The Water Problem between Syria and Turkey, Publications Company for Distribution and Publishing, Beirut, 2006.*

•Arabs and Turks from Nureddin Arslan to Assad Gul Erdogan, Dar Al-Nahj, Aleppo, 2011. ،_____

•Arab-Turkish Relations, The Role of Jews, International and Regional Alliances, and the PKK in Arab-Turkish Relations, Syrian-Turkish Relations as a Model, 2nd Edition, Publications Company for Distribution and Publishing, Beirut, 2015. ،_____

•Youssef Ibrahim Al-Jahmani and Salar Osi, Turkey and Syria, Dar Houran for printing, publishing and distribution, Damascus, 1990.

•Youssef Ibrahim Al-Jahmani, Ocalan Turkey and the Kurds, Horan House for Printing, Publishing and Distribution, Damascus, 1999

•Gossip over water, Turkey, Syria and Iraq, House of Houran for printing, publishing and distribution, Damascus, 1999. ،_____

Fourth: Published Research:

•Bruce A. Horowitz, The Water Crisis in the Middle East, translated by Ghassan Ramlawi, Journal of Middle East Affairs, No. (5) January 1992.

•Abdul Aziz Shaaban Al-Hadithi, The Tigris and Euphrates Rivers between Acquired Rights and Turkish Water Policy, Diyala Magazine, Issue (35), College of Education, University of Diyala, 2009.

•Magdy Sobhi, The Turkish-Syrian-Iraqi Water Dispute, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Journal of Strategic Studies, No. (5), Cairo, 1998.

•Magdy Sobhi, the water problem in